



REPUBLIQUE  
TUNISIENNE



*Au service  
des peuples  
et des nations*

ورشة عمل

"نحو تفعيل استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"

4 ماي 2015 – نزل الموفنيك – قمرت

البرنامج

## المحتوى

1. لمحة عامة
2. السّياق
3. مقارنة الورشة وأهدافها
4. المشاركون
5. البرنامج

## I. لمحة عامة

تعاونت كل من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم ورشة عمل تهدف إلى دعم وتعزيز الاستشارة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومناقشة الخطوات المستقبلية.

تُنظّم هذه الورشة بتونس يوم 4 ماي 2015 ويجتمع فيها مختلف الأطراف المعنية بمكافحة الفساد في تونس على غرار نواب من مجلس الشعب وممثلون عن الوزارات المعنية وعن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأيضا ممثلون عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ستستفيد الورشة من تجارب وخبرات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

## II. السياق

1. يُعتبر الفساد تحديا أساسيا يواجه تونس حيث كشفت ثورة 2011 على هيمنة النظام السابق على دواليب الدولة واستغلال النخبة الحاكمة وشبكاتها لعدد هائل من المنافع والامتيازات علاوة على استخدام إمكانيات الدولة لفائدة مصالحهم الخاصة فتكون النخبة بذلك قد ساهمت في تقشي الفساد عبر مختلف أجهزة الدولة حتى أصبح يُمثل نظاما متكاملًا. فالاستيلاء على مفاصل الدولة وتراجع الإدارة العمومية والاتجاه الاضطراري نحو نظام اقتصادي ليبرالي دون أن تتوفر التقاليد والمؤسسات الضرورية مثلوا الخلفية المناسبة للتقشي التدريجي لظاهرة الفساد بتونس.

2. عملت مختلف الحكومات الانتقالية منذ 2011 كلّ ما في وسعها من أجل التخلّص من موروث الفترة السابقة والبناء التدريجي لدولة القانون والمؤسسات وإرساء منظومة الحكم الرشيد. تمّ ذلك من خلال عدد هام من المبادرات انطلقت ببعث اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد و الرشوة (جانفي – ديسمبر 2011) التي كُلفت بتلقي الشكاوي والبحث في قضايا الفساد التي تم اقتراحها في ظل النظام السابق واقتراح السياسات المُستقبلية لمقاومتها. أنهت اللجنة أعمالها بنشر تقرير حول مختلف الأنشطة التي تعهدت بها وكذلك بإصدار المرسوم عدد 120 لسنة 2011 حول بعث هيئة مستقلة والتوصية بصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد عملا بمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي هذا الإطار وقع إرساء وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد (2011-2013). وعلاوة على المؤسسات الحكومية والمستقلة ساهم المجتمع المدني في هذا الجهد من خلال بعث جمعيات مُختصة تدافع عن القضايا الاجتماعية والسياسية وعلى حقوق الإنسان بصفة عامة.

3. أثمرت هذه الجهود حوارا بين مختلف الأطراف وتوافقا وطنيا حول خارطة طريق تمت صياغتها بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (11 جويلية 2012) وأشرف على تنفيذها الشركاء الوطنيون. وفي هذا الإطار شاهدنا نشأة رؤية مشتركة تركز على ست محاور استراتيجية لمكافحة الفساد أعلن عنها وزير الحوكمة ومكافحة الفساد خلال جلسة عامة خارقة للعادة للمجلس الوطني التأسيسي انعقدت يوم 9 ديسمبر 2012. وبداية من ذلك التاريخ تم وضع برنامج للمساعدة الفنية من أجل صياغة مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد باعتماد مقاربة شاملة وتشاركية (جانفي 2013 – أفريل 2014). كما قُدم الدعم الفني لإعداد ثلاث مشاريع قوانين يتعلّقون ب : (1) حماية الشهود والمبلغين (2) التصريح بالمكاسب و(3) النفاذ إلى المعلومة.

4. يشمل الدستور التونسي الجديد الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 26 جانفي 2014 عددا من الأحكام الرامية إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد فالباب السادس منه يدعو إلى بعث خمس هيئات دستورية مستقلة ومنها هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (الفصل 130)، لذلك فإن بعث هذه الهيئة الدستورية وتركيز حكومة مستقرّة يوفّران اليوم أكثر أي من وقت مضى الظروف الملائمة لصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد كما أن المصادقة على هذه الاستراتيجية تُعدّ أمرا ضروريا لحسن التنسيق بين الجهود الوطنية ولمتابعة سير أعمالها.

### III. مقارنة الورشة وأهدافها

5. يتمثل الهدف الأساسي من الورشة في تفعيل عملية المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ضوء أحكام دستور 26 جانفي 2014 وفي ظل الإطار الجديد لمؤسسات الدولة. ومن ضمن الخيارات المطروحة استخدام المشروع الجاهز للاستراتيجية بعد إتمامه كأداة للتخطيط الاستراتيجي ولمتابعة الإنجازات من طرف الهيئة الدستورية القادمة ومختلف الشركاء الوطنيين المعنيين بهذه المسألة.

6. سيقع تنظيم ورشات لتمكين الأطراف المتدخلة في مجال مكافحة الفساد في تونس من:

- تحليل أدوار ومسؤوليات الأطراف الرئيسية في ضوء الفصل 130 من الدستور الجديد،
- مناقشة تجارب الدول الأخرى في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد والتعريف بالتحديات والفرص المتعلقة بها
- تفعيل الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية في تونس تتحدد معالمها من قبل أهم الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

7. ستأخذ الأشغال بعين الاعتبار من ناحية الدروس المستخلصة من التجارب الدولية والوطنية التي تعكس الواقع التونسي على الصعيد المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبالاعتماد على الممارسات الدولية الفضلى ستمكن هذه المنهجية من الكشف عن الأحكام الخصوصية الضرورية لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يلتفت حولها مختلف الأطراف الفاعلة والمبادرات المتنوعة.

8. ستستفيد الورشة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال خبراته في البرامج الوطنية والإقليمية وكذلك من تجارب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

### IV. المشاركون

1. يشارك في هذه الورشة كل الأطراف المعنية بمكافحة الفساد في تونس على غرار ممثلي رئاسة الحكومة والوزارات المعنية ونواب عن مجلس الشعب وممثلي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تسجيل	9:00 – 8:30
ترحيب وكلمة الافتتاح	10:15 – 9:00
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد محمد الناصر، رئيس مجلس نواب الشعب – تونس</li> <li>السيد كمال الجندوبي، الوزير المُعتمد لدى رئيس الحكومة المُكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني – تونس</li> <li>السيد سمير العنابي، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد – تونس</li> <li>السيد منير تابت، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس</li> </ul>	
ضيوف الشرف	10:45 – 10:15
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد جون لوي نادال، رئيس الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة بفرنسا – "السياسات العمومية في مجال مكافحة الفساد"</li> <li>السيد فالانت فال – قاضي وكاتب عام الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة بفرنسا</li> </ul>	
استراحة قهوة	11:00 – 10:45
الجلسة الأولى: الإطار المؤسسي الجديد في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في تونس	13:00 - 11:00
<ul style="list-style-type: none"> <li>الرئيس/المنسق: الأستاذ عماد ميمش، أستاذ جامعة مُبرز مدير قسم القانون الخاص وعلوم الإجرام بكلية الحقوق بسوسة.</li> <li>السيد سمير العنابي، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد – تونس</li> <li>السيد طارق بحري، مدير عام مسؤول عن مصالح الحكومة برئاسة الحكومة</li> <li>السيد سهيل علويني، عضو لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام، مجلس نواب الشعب</li> <li>السيدة أنس بن عبد الكريم، الكاتبة العامة لجمعية البوصلة</li> </ul> <p>نقاش</p>	
غذاء	14:30 – 13:00
الجلسة الثانية – الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: مسارات وتحديات التنفيذ	16:00 – 14:30
<ul style="list-style-type: none"> <li>الرئيس/المنسق: السيدة جميلة كسيكسي، عضو البرلمان التونسي</li> <li>الدكتور حسين حسن، خبير قانوني، المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم النزاهة ومكافحة الفساد بالدول العربية - "المعايير الدولية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد"</li> <li>السيد رمزي نُزهة، خبير وعضو سابق بلجنة مكافحة الفساد بالأردن – "خطوات تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد : التجربة الأردنية"</li> </ul> <p>ستمكن هذه الجلسة من الإطلاع على أهم التجارب الدولية بالإضافة للمقترحات والدروس المستخلصة في إطار وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد بتونس. ويمكن لهذه التجارب الدولية أن تمكن تونس من كسب الوقت مع مزيد من الجدوى في هذا المجال. وسيتم تقديم ومناقشة مشروع الاستراتيجية التونسية التي تم وضعها من خلال عملية تشاورية وتشاركية شاملة (جانفي 2013 إلى أفريل 2014). وستتناول هذه الجلسة الأسئلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ما هي وضعية مكافحة الفساد في البلدان الأخرى ، وكيف يمكن لتونس الاستفادة من هذه التجارب ؟ ما هي الأولويات ومسارات التنفيذ؟ بأي تكلفة تكون الإستراتيجية فعالة؟ هل أن مكافحة الفساد دون وجود إستراتيجية هو أقل تكلفة؟</li> </ul>	

<ul style="list-style-type: none"><li>• حسب تجربة العديد من البلدان، من هو "المالك" (OWNER) الأساسي لإستراتيجية مكافحة الفساد؟ وهل أن بعث هيكل دستوري لمكافحة الفساد وإصدار قانون في الغرض هو كاف للقضاء على الفساد؟</li><li>• ماهي أشكال الشراكة البناءة التي يمكن اعتمادها مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إطار تعزيز ومتابعة وتقييم هذه الاستراتيجية؟</li><li>• بالنظر إلى أن الفساد أصبح وبصفة متزايدة ذو طابع عالمي، هل يمكن وضع استراتيجية لمكافحة الفساد في تونس بشكل مستقل ودون النظر إلى ما يمكن أن يقدمه التعاون الدولي من إضافة؟</li></ul> <p>نقاش</p>	
استراحة قهوة	16:45 – 16:30
الاختتام الرسمي للورشة	17:30 – 16:45